الأنباء
الخميس 26 سبتمبر 2013

إعداد: بداح العنزي b.alenezi@alanba.com.kw

لجنة البلدي أقرت موقعاً لردم المخلفات الإسبستية بمحافظة الجهراء

مليون متر مربع لموقع تجميع الإطارات المستعملة في «إرحية»

وافقت اللجنة المكلفة للقيام بأعمال المجلس البلدي خلال اجتماعها برئاسة م.أحمد الصبيح على طلب الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية تخصيص موقع لمركز تدريب مربي الاغنام والماعز بالقطعة 1 بمنطقة كبد بمساحة 29600م2.

وقال الأمين العام للمجلس البلدي يوسف الصقعبي انه تمت الموافقة على طلب تخصيص موقع لردم المخلفات الاسبستية بمساحة كيلومتر مربع بمحافظة الجهراء.

كما تمت الموافقة على طلب الهيئة العامة للصناعة بشأن منطقة الخدمات بموقع جنوب منطقة أمغرة الصناعية لمزاولة بعض الانشطة لخدمة العاملين، وطلب غرفة تجارة وصناعة الكويت الموافقة على تأجير المساحات المتاحة داخل مبنى الغرفة الكائن بالقطعة رقم 9 بمنطقة القبلة ـ داخل المدينة.

وطلب وزارة الاشغال العامة تخصيص أرض لإنشاء خزانات أرضية لتجميع مياه الامطار في منطقة تحريج الدوحة وتخصيص أرض لإنشاء محطة لمضخات مزمع إنشاؤها على مجرور المياه القائم في نادي الصليبخات، وطلب الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية تطوير منطقة المرافق العامة ضمن القطعة 9 بمنطقة الوفرة الزراعية.

منطقة القصر ـ شمال طريق الجهراء بمساحة 60000م2، وطلب الهيئة العامة للشباب والرياضة تخصيص موقع بصفة مؤقتة لحلبة جابر الأحمد التابعة للنادي الكويتي الرياضي للسيارات والدراجات الآلية بمنطقة الضجيج جنوب خيطان بمساحة 612000م2.

وطلب تخصيص موقع مؤقت لتجميع الاطارات المستعملة في منطقة ارحية ـ جنوب الجهراء بمساحة مليون متر مربع، وطلب تخصيص موقع بصفة مؤقتة للنادي الكويتي للربع ميل لسباق السيارات والدراجات على الدائري السابع باتجاه الجهراء بمساحة 750,000م2، وطلب وزارة الاشغال العامة الموافقة على أعمال الاتفاقية الاستشارية رقم (أ هـ/ط/179) لأجل دراسة وتصميم والإشراف على تنفيذ وصيانة الطريق الاقليمي الجزء الجنوبي (المرحلة الأولى).

وقال الصقعبي إن اللجنة بحثت المشاريع الحكومية ومعاملات الافراد المدرجة على جدول الاعمال واتخذت القرارات المناسبة بذلك وأحالت الاقتراحات المقدمة من عضو اللجنة م.عبداللطيف الاستاذ للادارة للدراسة، وتضم اقتراحا بإنشاء لجنة مخطط تصنيف الأراضي، وآخر بتنظيم الوسط التجاري.

م. أحمد الصبيح وم. بدر السلمان ويوسف الصقعبي خلال اجتماع اللجنة (سعود سالم)

تخصيص 29600 متر مربع لمركز تدريب مربي الأغنام في كبد

وتعديل نوع استغلال الارض المخصصة لشركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية في منطقة صبحان قطعة 7 قسيمة 47 لتكون مخبزا آليا بدلا من ورشة لصيانة المخابز، وطلب وزارة التربية الموافقة على تخصيص بعض المواقع المحجوزة لوزارة التربية لتكون مقار لمدارس التعليم الخاص بمحافظات (الاحمدي ـ الفروانية ـ الجهراء)، وطلب الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية تخصيص موقع مشاتل شمال

حصر عقارات البلدية غير المستغلة

انتهى اجتماع اللجنة التنسيقية لقيادات البلدية الذي ترأسه مدير عام البلدية م.أحمد الصبيح، الى تكليف قطاع المالية والادارية للكشف على العقارات التابعة للبلدية غير المستغلة تمهيدا لبيان مدى احتياج البلدية لها من عدمه.

وقالت مقررة اللجنة فاطمة تقي إن اللجنة أجلت بحث الاقتراح المتعلق بإنشاء قطاع النفايات الصلبة ضمن الهيكل التنظيمي للبلدية، كما تم بحث اقتراح نائب المدير العام لشؤون محافظتي حولي ومبارك الكبير م.أسامة الدعيج بشأن لائحة استغلال المباني والحملات العامة لعرضه على اللجنة المكلفة القيام بأعمال المجلس البلدي نظرا لوجود تعديلات سابقة على اللائحة للحملات.

أكد أن قانون 2005/5 مجحف وجرد المجلس من صلاحياته

الحمد: انتخابات «البلدي» ستكون مفصلية ورسالة مهمة للحكومة

قال الناشط السياسي م.أحمد الحمد إن انتخابات المجلس البلدي المقبلة لا تقل أهمية عن انتخابات مجلس الأمة، لأن للمجلس البلدي علاقة مباشرة بالمخطط الهيكلي للدولة وبالمشاريع التنموية والإسكانية، وله ارتباط وثيق بمفهوم التنمية المستدامة، بحيث تتم تلبية احتياجات الجيل الحاضر مع عدم الإخلال بمتطلبات واحتياجات الأجيال القادمة.

وأضاف: لابد من استعادة كامل صلاحيات الرقابة والمحاسبة للمجلس البلدي التي جرده منها القانون رقم 5/ 2005 الذي أقره مجلس الأمة، ليصبح بعد هذا القانون مجرد مجلس فني واستشاري فقط، مما يتطلب من الأعضاء القادمين العمل بالتعاون مع أعضاء السلطة التشريعية على إلغاء القانون سيئ الذكر، لأن السكوت عن ذلك سيشجع الحكومة على التمادي بنفس النهج في محاولة تهميش حتى السلطة التشريعية، واستلاب المزيد من صلاحيات مجلسي الأمة والبلدي معا.

ولفت الى أن القانون 5/ 2005 سلب صلاحيات المجلس البلدي وحوله الى مجلس استشاري وهمش دوره في اتخاذ القرارات المهمة وقيد أعضاءه ولم يتح لهم القدرة على العمل وإنجاز المشاريع التنموية، مما أجبرهم على التحرك لمراضاة الناس أكثر منه للإنجاز لمصلحة البلاد بشكل عام، وهي التي من المفترض أن تكون القاعدة الأساسية في عمل الأعضاء.

وشدد الحمد على أن قرارات المجلس البلدي يجب أن تكون مستقلة ونافذة وليست مرهونة بموافقة الوزير أو مجلس الوزراء حتى تسير عجلة التنمية والإنجازات بيسر وسهولة، وما لم يتم تعديل أو إلغاء القانون 5/ 2005 نكون كما يقول المثل «لا طبنا ولا غدا الشر».

كما حث المواطنين (الناخبين) على الذهاب والاقتراع بكثافة واختيار الأعضاء المرشحين الذين يتوسمون فيهم الهمة والنشاط والتفاني في العمل والمطالبة باسترجاع صلاحيات المجلس البلدي دون تهاون ولا كلل، لأن نسبة الحضور إلى مقرات التصويت ستكون رسالة مهمة للحكومة عن أهمية هذا المجلس.

واختتم الحمد تصريحه بالتشديد على أهمية إنشاء جهاز متكامل لمكافحة الفساد داخل البلدية والتصدي لهذه الظاهرة المنتشرة كثيرا، لأن رقابة هذا الجهاز، في حال تم إنشاؤه، ستكون هي الحل الأمثل للتخلص من هذه الآفة، ومؤكدا على أهمية تضافر الجهود على مستوى الدولة لتحقيق رؤية ورغبة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في أن تصبح الكويت مركزا ماليا وتجاريا عالميا.

يجب أن تكون قرارات المجلس البلدي مستقلة ونافذة

م. أحمد الحمد